الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢١
المعقودة يوم الجمعة
١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

الرئيس : السيدة إسبينوسا (المكسيك)

## المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.21
11 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/51/12 و Add.1، و A/51/206-S/1996/539، و A/51/329، و 341، و 367، و 454)

١ - السيد كريليو (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه، منذ عام ١٩٩٢، وجد أكثر من ٠٠٠ ٣٦ لاجئ مسجل من سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك موطنا مؤقتا في بلده. وأوضح أن العدد الفعلي للاجئين يبلغ نحو ٠٠٠ ٦٠ لاجئ، يجري توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم لهم جميعا، كما يتمتعون جميعا بحرية التنقل بصورة كاملة. وقد تمكن بلده من الاستجابة لذلك التحدي الهائل بفضل مساعدة المجتمع الدولي. وقد بدأت العملية الممتدة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم مع توقيع اتفاق دايتون، ولا تزال مستمرة على قدم وساق.

٢ - وانتقل إلى الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا، فقال إنها تبرز حقيقة إن العالم يسهل أن يواجه نزاعات جديدة، وإنها تعد تنبيها واضحا للمجتمع الدولي بضرورة اتباع نهج مبتكر وشامل بدرجة أكبر. ورحب بالأفكار المتعلقة بتطوير نظم للإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وأكد على أهمية القضاء على التمييز في معاملة الأطراف المعنية، وأهمية التمسك بعدم تعليق إعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم على أي شروط. وأضاف أن وفد بلده يرحب أيضا بما تبذله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهود لإصلاح إدارتها.

٣ - السيدة سورانوفا (الجمهورية التشيكية): أعربت عن تقدير بلدها البالغ لما تبذله المفوضية من جهود لمعالجة مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين. وقالت إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بجهود إقليمية منسقة تستند إلى التعاون الوثيق بين الوكالات المعنية. وأضافت أن حكومتها تؤكد على ضرورة طوعية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، كما أنها تعرض إمكانية الإدماج في الجمهورية التشيكية، مع التشديد على لم شمل الأسر.

٤ - ومضت تقول إن بلدها بدأ في حزيران/يونيه ١٩٩٦ عملية إعادة طوعية لمواطني البوسنة والهرسك إلى وطنهم، بالتعاون مع المفوضية والسلطات البوسنية. وتم بالفعل نقل حوالي نصف الـ ٤٠٠ شخص الذين رغبوا في العودة إلى وطنهم. وأشارت إلى أن العائدين الذين يعجزون عن التوطن في بلدهم الأصلي يستطيعون العودة إلى الجمهورية التشيكية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عودتهم إلى وطنهم. وبالإضافة إلى تحمل تكاليف الإعادة إلى الوطن، ساهم بلدها أيضا في الصندوق الاستئماني الذي أنشأته المفوضية لتوفير مواد الإيواء في البوسنة والهرسك. وقالت إن الجمهورية التشيكية تقوم بعملية الإعادة إلى الوطن

وفقا للتوصيات والمبادئ ذات الصلة الصادرة عن المفوضية، كما تقدم مساهمات مباشرة إلى المنظمات التي تشارك في تلك العملية.

٥ - وأعربت عن تقدير وفد بلدها للدور المحوري الذي يضطلع به المفوضية في تنسيق عملية الإعادة إلى الوطن، وفي كل ما تبذله من جهود إنسانية. وشددت على ضرورة احترام الصكوك الأساسية المتعلقة باللاجئين، وأعربت عن تأييدها للمفوضية في سعيها لزيادة عدد الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

٦ - واستطردت تقول إنه نتيجة للتغييرات التي أدخلت مؤخرا على التشريعات في الجمهورية التشيكية، فإن اللاجئين يعاملون فيها باعتبارهم مقيمين دائمين فيما يتعلق بأغراض التأمين الاجتماعي والصحي والتجنس. ويتم منح مركز اللاجئ لمدة غير محدودة؛ كما يلزم للحصول على الجنسية الإقامة الدائمة لمدة خمس سنوات تبدأ من منح مركز اللاجئ. وقررت الحكومة أيضا أن تمدد مرة أخرى الحماية المؤقتة، وهي إجراء إنساني مصمم أساسا من أجل البوسنيين، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. واختتمت كلمتها بقولها إن مشروع التشريع المتعلق بإجراءات اللجوء يسعى إلى أن يكفل وجود عملية عادلة وناجعة تحول دون إساءة استخدامها من جانب اللاجئين الاقتصاديين، وإن كانت توفر الحماية لمن يحتاجونها.

٧ - السيد ميونغ تشول هاهن (جمهورية كوريا): أكد على ضرورة إيجاد سبل مبتكرة لحل حالات اللاجئين القائمة منذ وقت طويل والحيلولة دون حدوث تدفقات جديدة للاجئين، من خلال استجابة منسقة بدرجة أكبر من جانب المجتمع الدولي. وقال إن جهود إعادة التأهيل والتنمية في حالات ما بعد النزاع هي عنصر جوهري في القضاء على الأسباب الجذرية لأزمات اللاجئين. وأضاف أن دور المنظمات الإنمائية دور أساسي في هذا الصدد، وشجع المفوضية على أن تواصل توسيع تعاونها مع هذه المنظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وأعرب عن تقديره لزيادة تعاون المفوضية مع المنظمات غير الحكومية، التي تسهم إسهاما كبيرا في حماية اللاجئين ومساعدتهم. وأشار إلى أنه تم إحراز تقدم، في إطار مشروع دلفي، في جعل المفوضية أكثر قدرة على معالجة المهام العديدة التي تنتظرها. وقال إن وفد بلده يؤيد الأهداف الأساسية لمشروع دلفي، وشدد على ضرورة الإدارة المالية التي تكفل فعالية التكلفة، وعلى تبسيط الإجراءات لتجنب التداخل والازدواج.

٨ - ومضى يقول إن مسألة اللاجئين أصبحت ترتبط بصورة لا انفصام فيها بشواغل حقوق الإنسان؛ وإن من الأهمية ضمان تمكين المفوضية من حماية وتعزيز حقوق اللاجئين، وبخاصة النساء والأطفال. وأثنى على المفوضية السامية لتأكيدها على ضرورة احترام حقوق الإنسان خلال فترة ما بعد النزاع، وإدماج بناء السلام في الإطار العام لعمليات الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يرحب بصفة خاصة بتوقيع مذكرة التفاهم بين المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتعزيز التعاون من أجل حماية الأطفال اللاجئين.

٩ - واستطرد يقول إن الحلول تتوقف في نهاية الأمر على عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية تخرج عن نطاق سيطرة المنظمات الإنسانية. وبالتالي، فمن الضروري أن يتبع المجتمع الدولي نهجا متكاملا من خلال تعزيز التنسيق بين المفوضية وشركائها، ومواصلة ذلك النهج من خلال التضامن وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي. كما ينبغي مواصلة استكشاف تدابير فعالة لتقليل الأعباء التي تثقل كاهل البلدان النامية المتضررة من تدفقات اللاجئين.

١٠ - وأضاف أنه ينبغي جعل اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية محفلا أكثر انفتاحا بتناوب العضوية لتشجيع الدول غير الأعضاء على زيادة مشاركتها، فحل مشكلة اللاجئين لا بد وأن يكون مهمة جميع الدول والمجتمعات والأفراد ممن يسعون وراء أهداف مشتركة. وفيما يتعلق بالاتجاه المقبل لاستراتيجيات الوقاية والتأهب، لا بد وأن يتقاسم المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة، ولا بد من مواصلة تعزيز المساعدة الدولية المنسقة. واختتم كلمته بقوله إن جمهورية كوريا، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، تزيد بصورة مطردة مساهماتها في المساعدة الغوثية الإنسانية، وبخاصة في مجال حماية اللاجئين، وأنها ستواصل تعزيز تعاونها مع المفوضية.

١١ - السيد موريرا غارسيا (البرازيل): قال إن بلده قد توسع في تفسير الصكوك القانونية الدولية الرئيسية لحماية اللاجئين ومساعدتهم بحيث تشمل جميع الأفراد الذين يهربون من أعمال العنف التي تقع داخل الدول وفيما بينها. وقال إن أكثر من ٧٠ في المائة من اللاجئين الموجودين حاليا في البرازيل، الذين يربو عددهم على ٢ ٠٠٠ لاجئ، هم من ضحايا الحرب الأهلية. وأضاف أن منح مركز اللاجئ لمن يتعرضون للاضطهاد هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ولذلك فإنه يحث جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ على أن تصبح أطرافا فيهما، وأن تأخذ في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٢ - ومضى يقول إن وفد بلده يدرك الارتباط بين انتهاكات حقوق الإنسان وتحركات اللاجئين أو التشريد القسري. ولذلك، فإنه يؤيد زيادة التعاون بين المفوضية والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ويثني على الجهود المبذولة لتكثيف التنسيق المشترك بين الوكالات. كما يؤيد وفد بلده سعي المفوضية إلى إيجاد حلول طويلة الأجل يمكن، عند اقترانها بوضع برامج وقائية، أن تشكل العمود الفقري لاستراتيجية المفوضية. غير أنه أشار إلى أنه ينبغي الاهتمام بنفس القدر بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تؤثر على استجابة الدول لحالات تدفق اللاجئين والتشريد الداخلي.

١٣ - ومضى يقول إنه مع تفاقم مشكلة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم، فإن القدرة المؤسسية والمالية للمفوضية على توفير المساعدة الإنسانية اللازمة تتعرض للاختبار بصورة دائمة. وينبغي ألا يتراخى المجتمع الدولي في توفير موارد كافية لتمكين المفوضية من مواجهة التحديات المتزايدة والتدخل في حالات الأزمات. كما يلزم توفير أوضاع أفضل للمساعدة في إدماج اللاجئين في البلدان المتلقية.

١٤ - ورحب بأن عام ١٩٩٥ شهد عودة أكثر من مليون لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، وإن أشار إلى أن تدهور الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا لا يزال يبعث على القلق.

١٥ - واستطرد يقول إن بلده شهد زيادة كبيرة في عدد اللاجئين داخل أراضيه، ولذلك فإنه يقوم بتحديث سياسته بما يتماشى مع مسؤولياته الدولية. إذ يجري سن تشريعات لتنظيم حالة اللاجئين، ويقترح إنشاء لجنة وطنية للاجئين تضطلع بوضع سياسات حكومية بشأن جميع المسائل المتصلة باللاجئين في البلد. وقال إن المفوضية تعتبر تلك المبادرة أكثر الاقتراحات القانونية المتعلقة بالموضوع تقدما في أمريكا اللاتينية. وأضاف أن التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية أمر يتسم بالأهمية، وأن الاتحاد الدولي للمنظمات الخيرية الكاثوليكية يبذل جهودا قيمة في البلد، وتتعاون معها المفوضية في برامج إدماج اللاجئين في المجتمع البرازيلي. وتضمن الحكومة تمتع اللاجئين بحقوقهم المدنية، وتزودهم بتأشيرات الدخول وأوراق الهوية وتصاريح العمل، بالإضافة إلى توفير احتياجاتهم الطبية الأساسية واستحقاقاتهم في الضمان الاجتماعي. غير أنه أشار إلى أن هذه التدابير لا يمكن أن تحل جميع مشاكلهم، لا سيما وأن عددا متزايدا منهم يتركز في المركزين الحضريين الرئيسيين اللذين تشتد فيهما المنافسة على فرص العمل. وتزداد الحالة سوءا من جراء تخفيضات الميزانية في المفوضية.

١٦ - وفيما يتعلق باقتراح توسيع ولاية المفوضية لتشمل تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا، قال إن حكومته ترى أنه ينبغي دراسة المسألة بشيء من الحذر، حيث أن عدم توافر الموارد يعرقل قدرة المفوضية على إنجاز ولايتها في مساعدة اللاجئين. ولذلك، فقد يكون من الأفضل تعزيز دور الوكالات الأخرى الأكثر تمرسا في ذلك الميدان، والتي تتمتع بقدرة أكبر على الحصول على تمويل مستقل، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأعرب عن اعتقاده بأن المفوضية ينبغي ألا تتدخل لمساعدة المشردين داخليا إلا في ظروف استثنائية للغاية.

١٧ - السيد كامارا (سيراليون): قال إن بلده يعاني من مشكلة لاجئين منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩١، وإنها تشعر بالامتنان للمفوضية لتوفيرها الحماية والمساعدة للعائدين والمشردين داخليا. وقال إن من الواضح أن الوقاية هي أفضل الحلول. وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان تعد عاملا رئيسيا يتسبب في نزوح اللاجئين، كما تعد عقبة تعترض عودتهم المأمونة والطوعية إلى أوطانهم. ولذلك، فإن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات في البلد الأصلي، يتسم بأهمية بالغة في حل مشاكل اللاجئين، فضلا عن منعها. وأشار إلى أن العائدين في البلدان المتضررة يتعرضون لخطر التحرشات من قبل الجماعات المسلحة التي لا تخضع للسيطرة، ويعانون من انعدام الاطمئنان إلى حصولهم على الضرورات الأساسية لإعادة التوطين. وقال إنه يمكن معالجة تلك المشاكل من خلال إجراءات يتخذها المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلام والأمن وتيسير عودة اللاجئين والمقاتلين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

١٨ - ومضى يقول إن بلده لا يزال يعاني الخراب الذي أحدثته حرب أهلية بلا معنى، حيث لا يزال قرابة نصف السكان مشردين. كما تحملت سيراليون العبء الإضافي لاستضافة اللاجئين من ليبيريا، بحيث صارت

تحتاج على نمو ملح إلى تعاون المجتمع الدولي من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برامج إعادة التوطين للعائدين واللاجئين والمشردين.

١٩ - واستطرد يقول إن سلاما نسبيا قد عاد إلى سيراليون منذ إعلان وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعة المتمردة المسماة الجبهة المتحدة الثورية، غير أن ثمة حاجة لمواصلة الدعم من جانب المجتمع الدولي في مهمة إعادة التأهيل والتعمير والتوطين. ومع ذلك، فإن كثيرا من المانحين الذين تعهدوا مؤخرا بتقديم مساعدات لبرامج إعادة التأهيل في فترة ما بعد النزاع قد جعلوا من التوقيع رسميا على اتفاق سلام مع الجبهة المتحدة الثورية شرطا للإفراج عن الأموال. وقال إن ذلك لن يفيد الجهود المبذولة لمواصلة بقاء الحكم الديمقراطي. ولذلك، فإن وفد بلده يناشد المجتمع الدولي أن يعيد التفكير في استراتيجياته، وأن يسمح باستغلال أموال المعونات في بناء السلام. واختتم كلمته بقوله إنه إذا أريد لسيراليون أن تظل تعتبر نموذجا لحل النزاعات في افريقيا، فإن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي القيام بدور حفاز في تنميتها.

٢٠ - السيد بال (نيوزيلندا): قال إن نيوزيلندا تشعر بقلق بالغ من جراء الأزمة الإنسانية في شرق زائير. كما تعرب عن استيائها إزاء اتساع نطاق تشريد اللاجئين والهجمات على المخيمات، مما يشكل انتهاكا لحرمة الحماية الدولية؛ فإنه لأمر بشع أن يجري نهب وتدمير البنية الأساسية الغوثية التي قدمها المجتمع الدولي. وأعرب عن قلقه إزاء أمن موظفي المنظمات الإنسانية الدولية في شرق زائير، بما في ذلك المفوضية.

٢١ - وقال إن نيوزيلندا ستقدم منحة طوارئ فورية تبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار نيوزيلندي لتمكين المفوضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية من استئناف عمليات الإغاثة بمجرد أن تسمح الحالة العسكرية بذلك. وأضاف أن بلده يدرك العبء الذي تتحمله البلدان المجاورة بسبب اللاجئين، وحث جميع الأطراف في المنطقة على اتخاذ خطوات فورية لإنهاء القتال وبدء مناقشات سياسية لإيجاد حل دائم. ورحب بقيام الأمين العام بتعيين مبعوث خاص لمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٢ - ومضى يقول إنه رغم التطورات المقلقة في زائير، كانت هناك إنجازات مشجعة في أماكن أخرى، مثل إتمام خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية. وأضاف أن التحدي القائم يتمثل في إيجاد حلول دائمة للملايين الآخرين الذين يعتمدون على المجتمع الدولي في توفير الحماية والمساعدة.

٢٣ - واستطرد يقول إنه مع إحلال السلام في يوغوسلافيا السابقة، أصبح بمقدور المجتمع الدولي أن ينتقل باهتمامه من جهود الإغاثة المباشرة إلى مهمة إعادة بناء المجتمعات التي دمرتها الحروب. فاستمرار الالتزام هو وحده الذي من شأنه أن يمكن ملايين اللاجئين والمشردين من العودة إلى أوطانهم، وأن يحقق السلام. غير أنه أشار إلى أن المجتمعات والسلطات المحلية تتحمل مسؤولية التعامل مع إعادة بناء الأوطان بروح من المصالحة.

٢٤ - وقال إن وفد بلده قد لاحظ باهتمام التغييرات التنظيمية التي تقوم المفوضية بتنفيذها حاليا، وأعرب عن الأمل في أن يكفل مشروع دلفي استخدام الموارد بأكثر الطرق تحقيقا لفعالية التكلفة والاستجابة. فالمفوضية تعد مقياسا أساسيا يمكن أن تقاس عليه جهود الإصلاح والتحديث في سائر وكالات الأمم المتحدة؛ ووفد بلده يثني على الإدارة للنهج الشامل الذين تتبعه في إنجاز تلك المهمة.

٢٥ - وأضاف أن نيوزيلندا تظل ملتزمة بمبدأ تقاسم الأعباء دوليا، وأنها قد أظهرت التزامها بزيادة مساهمتها السنوية الأساسية في المفوضية بأكثر من الضعف خلال السنتين الماضيتين، وبتوفير أموال إضافية في المجالات الأكثر احتياجا. كما أنها تقبل استقبال اللاجئين لإعادة توطينهم، وهي على استعداد للنظر في كثير من الحالات التي يرفض الآخرون استقبالها. وقد ساعد الدعم الذي قدمته إلى برامج إزالة الألغام في بلدان عديدة في تسهيل عودة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم.

٢٦ - وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به المفوضة السامية بشأن ضرورة كفالة ألا تمس تدابير مكافحة الإرهاب بمنح اللجوء إلى الأشخاص الذين يحتاجون الحماية حقا، قال إن وفد بلده يرى أن التدابير الإضافية التي يجري النظر فيها ينبغي أن تنص صراحة على أنها لا تسعى إلى تقويض اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

٢٧ - السيدة دورون دي غالفيز (هندوراس): تكلمت أيضا بالنيابة عن بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا، وقالت إن وفدها يلاحظ مع الارتياح تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين القـُصـَّر غير المصحوبين (A/51/329)، وما تقوم به المفوضية من مبادرات لمساعدة وحماية الفتيات من ضحايا الاستغلال وأعمال العنف الجنسي. وأكدت أهمية الانضمام إلى الصكوك ذات الصلة المتعلقة باللاجئين، ولا سيما الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. فمن الأهمية التمسك بمبادئ حماية اللاجئين وتوفير الحد الأدنى من المعاملة لهم في كافة الظروف. وأضافت أنه ينبغي السعي وراء إيجاد حلول دائمة، وبخاصة من خلال العودة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي. وأشارت إلى أنه من أجل القضاء على موجات النزوح القسري، تواصل حكومات الدول المذكورة في أمريكا الوسطى السعي لتعزيز السلام والحرية والديمقراطية والتنمية في المنطقة. وقد أمكن بفضل جهود المفوضية والمساعدات الدولية تحقيق الأهداف التي حددها المؤتمر الدولي للاجئي أمريكا الوسطى. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة المنظمات غير الحكومية والبلدان الصديقة، يواصل تقديم الدعم إلى المنطقة.

٢٨ - ومضت تقول إن غواتيمالا تسير قدما في عملية الإعادة الطوعية للأسر التي كانت تلتمس اللجوء أو التي شردت في بلدان أمريكا الوسطى الأخرى. وقد أنشأت الحكومة لجنة خاصة مكنت أكثر من ٢٩ ٠٠٠ شخص من العودة إلى غواتيمالا. كما تجري الحكومة مفاوضات مكثفة للوصول إلى اتفاقات في مختلف المجالات من أجل إحلال سلام دائم في البلد. أما هندوراس، ورغم ما تواجهه من مشاكل اقتصادية خطيرة، فتوفر الحماية والمساعدة إلى اللاجئين والمشردين من الأماكن الأخرى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. أما كوستاريكا، فقد كانت بلدا للجوء منذ استقلالها عام ١٨٢٠.

٢٩ - السيدة توميتش (سلوفينيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد البيان الذي أدلت به أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أنه يؤيد تماما المفوضية ومفهوم الاستراتيجية الثلاثية التي تتألف من الوقاية والمساعدة الطارئة وإيجاد الحلول. وأشارت إلى أهمية تعاون مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة لحالات الأزمات. وضربت مثلا بالأهمية البالغة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عملية بناء السلام في فترة ما بعد النزاع، وقالت إن تعاون آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مع المفوضية أمر لازم في عمليات مثل تخطيط الإعادة إلى الوطن والتعمير في فترة ما بعد النزاع في البوسنة والهرسك. واضافت أنه لذلك يسر وفد بلدها أن يلاحظ زيادة مشاركة المفوضية في أعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأثنت على ما تبذله من جهود لتعزيز نهجها القائم على المجتمعات المحلية في تقديم مساعدات إعادة الإدماج، بالتعاون مع الوكالات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالتعاون يتسم بالأهمية في سد الفجوة بين الإغاثة والمساعدة الإنمائية، ووفد بلدها يعتقد أن نظام المنسق المقيم الحالي يمكن أن يُستغل بدرجة أكبر في ذلك الغرض.

٣٠ - ومضت تقول إن حماية الفئات الضعيفة، مثل اللاجئات والأطفال اللاجئين، تتسم بأهمية خاصة، وأثنت على المفوضية لما قامت به من مبادرات في تلك المجالات. وأضافت أن سلوفينيا، كبلد مستقبِل للاجئين، تتعاون مع المفوضية في برامج من قبيل البرامج المخصصة لتقديم المساعدة إلى الأطفال اللاجئين. وأعربت عن ثقتها في أن مذكرة التفاهم الموقعة بين اليونيسيف والمفوضية سيوسع من نطاق الحماية للأطفال اللاجئين.

٣١ - واستطردت تقول إن بلدها يوافق على أن العودة الطوعية هي أكثر الحلول دواما، ومما يسره أن يلاحظ نجاح إعادة إدماج اللاجئين في العديد من المناطق. غير أنها أشارت إلى أن عملية الإعادة للوطن والمصالحة في البوسنة والهرسك تواجه عقبات خطيرة. وقالت إن تنفيذ اتفاق دايتون تنفيذا كاملا هو أمر ضروري لعودة اللاجئين والمشردين، مثل ضرورة إعادة البناء الاقتصادي. ولذلك، فإن سلوفينيا على استعداد للاضطلاع بدور نشط في إعادة بناء ذلك البلد وإصلاحه من خلال المساهمات المادية وغير المادية على حد سواء.

٣٢ - واختتمت كلمتها بقولها إن وفد بلدها يود أن يعرب عن تقديره للأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما المفوضية وإدارة الشؤون الإنسانية، لما قدموه من دعم إلى اللاجئين في سلوفينيا على مدار السنوات الخمس الماضية، وأن يتعهد بتقديم الدعم الكامل لعمل المفوضية مستقبلا.

٣٣ - كبير الأساقفة مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يقوم بإجراءات فورية لمنع تصاعد النزاعات، مثلما في الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا، وذلك لتجنب حدوث تدفقات هائلة من اللاجئين وما يترتب على ذلك من أعباء مالية.

٣٤ - ومضى يقول إن الحكومات متفقة على أن العودة الطوعية إلى الوطن تشكل أفضل الحلول الدائمة. وأضاف أنه في حين يؤيد ذلك الرأي، فإنه يشعر بالقلق لما تناهى إلى علمه من حالات أجبر فيها اللاجئون على العودة. فالعودة إلى الوطن لا بد وأن تكون طوعية حقا، ولابد من الوفاء بشروط معينة قبل أن تعتبر خيارا واردا. وعلى وجه التحديد، يتعين على بلدان المنشأ أن توفر للاجئين ضمانات حقيقية لسلامتهم الجسدية وعدم تعرضهم للتحرشات، من خلال تدابير مثل القضاء على أسلحة الحرب، واستعادة سيادة القانون، وتعزيز مناخ التسامح بين مختلف الجماعات العرقية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك إمكانيات حقيقية للتنمية البشرية والاقتصادية. ويقتضي تحقيق تلك الأهداف توافر الدعم المالي والمعنوي من جانب البلدان المانحة. وعندما تتعذر العودة الطوعية إلى الوطن، يجب أن تتاح للاجئين فرصة الاندماج في البلدان المجاورة أو إعادة التوطين في أماكن أخرى. وحاليا، لا يعرض هذا النوع من الضيافة سوى عدد قليل جدا من الدول.

٣٥ - وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تقلص كرم البلدان المانحة، وإزاء الأثر الذي يحتمل أن تتركه الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة على برامجها الإنسانية. وقال إنه عندما تنظر البلدان المتقدمة النمو في مستوى الدعم الذي يمكن أن تقدمه، فإنها يجب ألا تفكر أولا في الحاجة لحماية إزدهارها، بل في الحاجات الأكثر الحاحا لأولئك الذين أرغموا على الفرار من بلدانهم.

٣٦ - السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن حكومته ممتنة لتعاون المفوضية معها في معالجة مشكلة اللاجئين في الاتحاد الروسي. وأضاف أن الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية مؤخرا من شأنها أن تزيد من تعزيز ذلك الارتباط. وأشار إلى أن نجاح المؤتمر الإقليمي لبلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة (A/51/341، المرفق)، الذي عقد مؤخرا عملا بقرار الجمعية العامة ١٥١/٥٠، كان يرجع في جانب كبير منه إلى الدور القيادي الذي اضطلعت به المفوضية والدور النشط الذي قامت به المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد تناول المشاركون بالتحليل جميع جوانب تدفقات الهجرة في رابطة الدول المستقلة، وصاغوا تدابير عملية ترمي إلى حل المشاكل القائمة وتجنب حدوث تدفقات جديدة. وانتهوا إلى أن السيطرة على حركة الهجرة تعد عاملا بالغ الأهمية في الأمن الدولي.

٣٧ - ومضى يقول إنه في الوقت الذي يدرك فيه أن الدول الأعضاء في الرابطة تتحمل المسؤولية الرئيسية في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر، فإنه يحث المجتمع الدولي على مد يد المساعدة. وأوضح أن وفد بلده سيتقدم قريبا بمشروع قرار بشأن هذه المسألة، بما يتيح للجنة فرصة لأن تظهر دعمها. ورحب بالاستراتيجية التنفيذية المشتركة للمنطقة التي وضعتها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، وأعرب عن أمله في أن تلبي البلدان المانحة نداءها من أجل التبرعات.

٣٨ - واستطرد يقول إنه ينبغي على دول الرابطة أن تستفيد من الدينامية التي خلقها المؤتمر. وأضاف أن منع الهجرة القسرية يمضي إلى جانب احترام حقوق الإنسان. وحيث أنه ما من دولة تريد أن تواجه موجة

من اللاجئين فإنه يحث جميع حكومات المنطقة على التقيد بالمبادئ المتضمنة في برنامج العمل، وإقامة جو من التسامح في بلدانها.

٣٩ - وأشار إلى أن هناك إسهاما هاما يمكن أن تقدمه المنظمات غير الحكومية، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. فبحكم اتصالاتها المباشرة مع اللاجئين، فإنها قادرة كأفضل ما يكون على كفالة وصول المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. واختتم كلمته بقوله إن المفوضية لا تزال تضطلع بدور قيادي بين المنظمات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن الاتحاد الروسي سيقدم لها كل العون في الوفاء بالمهام الحيوية الموكلة اليها.

٤٠ - السيد كاتشورينكو (أوكرانيا): قال إن المجتمع الدولي لا بد وأن يركز جهوده على إيجاد حلول للنزاعات المسلحة والتوترات العرقية التي تشكل السبب الأصلي للهجرة القسيرية، على أمل إتقاء حالات الأزمات قبل وقوعها. وأضاف أن مفتاح تلك العملية يكمن في تأمين حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات الوطنية والعرقية والدينية واللغوية. فحيث أنه لا يكاد يكون هناك بلد يتمتع بالتجانس العرقي، فإن حماية الأقليات تصبح مسألة ذات أهمية عالمية.

٤١ - ومضى يقول إنه عقب انحلال الاتحاد السوفياتي السابق، وجد ملايين من الناس في رابطة الدول المستقلة أنهم يعيشون كأفراد في جماعات أقليات خارج بلدانهم الأصلية. ورحب باعتراف المؤتمر الإقليمي المعقود مؤخرا (A/51/341، المرفق) بالصعوبات التي تواجهها الأقليات، وبحدة وتعقيد مشكلة اللاجئين في الرابطة واثرها على الأمن الدولي. وقال إن نجاح متابعة المؤتمر سيتوقف على التزام المشاركين واستعدادهم للتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٤٢ - واستطرد يقول إن ما تتمتع به أوكرانيا من استقرار سياسي واقتصادي نسبي جعلها ملاذا آمنا لأولئك الذين يهربون من النزاعات فيما يسمي "البؤر الملتهبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوكرانيا بضعف حدودها الشمالية والشرقية، أصبحت بلد عبور للاجئين غير القانونيين المتوجهين إلى أوروبا الغربية. وقال إنه في حين تشعر حكومته بالقلق إزاء مشكلة الهجرة غير القانونية وما تشكله من تهديد للنظام والأمن العامين، فإن أوكرانيا لا تملك من الموارد البشرية والمالية ما يمكنها من معالجة المشكلة على نحو فعال. فقد تم سن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات، غير أنه يلزم بذلك جهد أعظم لتنفيذها. واختتم كلمته بقوله إن التعاون مع البلدان المجاورة، تحت رعاية الأمم المتحدة، من شأنه أن يلعب دورا بالغ الأهمية في كبح جماح الهجرة غير القانونية.

٤٣ - السيد ويلي (النرويج): قال إن المفوضية واجهت، خلال النصف الأول من العقد الحالي، تحديات غير مسبوقة، من بينها الأزمة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا. وأضاف أن وفد بلده يؤيد الدعوة التي وجهتها المفوضة السامية لوقف إطلاق النار فورا لتمكين وكالات المعونة من الوصول إلى

اللاجئين وحماية حياة العاملين في المنظمات الإنسانية. وفي نهاية المطاف، لا بد وأن تتوصل بلدان المنطقة إلى تسوية تتيح للاجئين العودة إلى ديارهم بصورة تكفل لهم الكرامة.

٤٤ - ومضى يقول إن التطورات الأخيرة قد فرضت ضغوطا متزايدة على منح اللجوء. فثمة قلق متنام من التكلفة المالية لتوفير الحماية والمساعدة إلى اللاجئين، في حين أن التحركات الواسعة للاجئين تشكل تهديدا للأمن في بعض المناطق. ووسط هذه الأوضاع، كانت هناك ضرورة واضحة لتشجيع النهج الوقائية التي تسعى إلى إيجاد الحلول. وأشار إلى أنه كان من المشجع للغاية أن العودة إلى بلد المنشأ أصبحت خيارا واقعيا لكثير من اللاجئين في العالم خلال العام المنصرم. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، اكتملت مؤخرا عملية الإعادة الطوعية لحوالي ١,٧ مليون لاجئ إلى وطنهم. واضاف إن حكومته تؤيد الرأي الوارد في تقرير المفوضة السامية (A/51/12) القائل بأن العودة الطوعية إلى الوطن تمثل أفضل حل دائم. وأشار إلى أن بلدان المنشأ تتحمل مسؤولية تعزيز الأوضاع المواتية لعودة مواطنيهم.

٤٥ - واستطرد قائلا إنه في الحالات التي تستحيل فيها العودة إلى الوطن، فإن الادماج المحلي أو الإقليمي يصبح الحل الأكثر استحسانا، وبخاصة عندما توجد روابط عرقية وثقافية قوية بين اللاجئين والبلد المضيف لهم. وقال إن البلدان المستقبلة يجب أن تحصل على الدعم من المجتمع الدولي لمعالجة العبء المالي الناجم عن ذلك، وما يتركه من أثر على البنية الأساسية والبيئة. أما إعادة التوطين، فينبغي أن يظل ملجأ أخيرا.

٤٦ - وأضاف أن حماية اللاجئين تظل الهدف المحوري لجميع أنشطة المفوضية، التي تعتمد على تعاون المجتمع الدولي في إنجازها لولايتها. وأشار إلى أن من الضروري أن تحترم جميع الدول مبدأ عدم رد اللاجئين. وقال إن النرويج، من جانبها، ستواصل مساعدة المفوضية بكل السبل الممكنة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠